البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
تشرين الثاني 2011

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	27
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	37

الخلاصة التنفيذية

- **تظهر أحدث المؤشرات المتاحة عن عام 2011، تبايناً في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الوقت الذي سجّلت فيه الصادرات الوطنية ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة نمواً ملموساً، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً واضحاً كبند مقبوضات السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. هذا وقد أظهرت تقديرات دائرة الإحصاءات العامة تحسن معدل النمو الحقيقي خلال الربع الثاني من عام 2011 ليصل إلى 2.4٪، وليرتفع بذلك معدل النمو الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2011 إلى 2.3٪.**

- **الإنتاج والأسعار**، سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.4٪ خلال الربع الثاني من عام 2011 مقابل 1.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، وعليه فإن معدل النمو الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2011 بلغ 2.3٪ بأسعار السوق مقابل 1.9٪ خلال النصف الأول من عام 2010. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2011 بنسبة 4.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 4.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2010.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**
  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,209.2 مليون دولار (9.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 11,032.0 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,635.5 مليون دينار (7.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 23,942.2 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,142.7 مليون دينار (7.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,594.1 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,636.5 مليون دينار (7.3٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 24,141.3 مليون دينار.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 355.4 نقطة (15.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,018.2 نقطة.

- **وعلى صعيد المالية العامة**، سجلت الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 عجزاً مالياً بلغ 140.6 مليون دينار مقارنة بعجز مالي بلغ 593.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيلول 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 891.0 مليون دينار ليبلغ 7,743.0 مليون دينار (38.0٪ من GDP)، فيما انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 37.7 مليون دينار ليصل إلى 4,573.1 مليون دينار (22.4٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 60.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في نهاية أيلول2011.

- **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بنسبة 15.4٪ لتبلغ 4,243.9 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 18.8٪ لتبلغ 9,542.6 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 21.6٪ ليبلغ 5,298.7 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق إلى انخفاض مقبوضات بند السفر بنسبة بلغت 16.6٪ وانخفاض مدفوعاته بنسبة 2.1٪، وكما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إنخفاضاً بنسبة بلغت 4.2٪ خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2011 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,151.4 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 549.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 560.9 مليون دينار مقارنة مع 655.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2010. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية شهر حزيران من عام 2011 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,896.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل للخارج بلغ 13,220.1 مليون دينار في نهاية شهر آذار من عام 2011.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,209.2 مليون دولار (9.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 11,032.0 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.6 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,635.5 مليون دينار (7.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 23,942.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,142.7 مليون دينار (7.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,594.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,636.5 مليون دينار (7.3٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 24,141.3 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، باستثناء أسعار الفائدة على الودائع لأجل والتي ارتفعت بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2010.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 355.4 نقطة (15.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,018.2 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2011 بحوالي 2.5 مليار دينار (11.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتصل إلى 19.3 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام			الرصيد في نهاية تشرين الأول	
2010			2010	2011
US$ 12,241.2	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي		US$ 11,246.8	US$ 11,032.0
12.5٪			3.4٪	-9.9٪
22,306.7	السيولة المحلية		21,933.7	23,942.2
11.5٪			9.6٪	7.3٪
14,451.4	التسهيلات الائتمانية		14,228.4	15,594.1
8.5٪			6.8٪	7.9٪
12,979.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)		12,849.1	14,126.1
7.8٪			6.7٪	8.8٪
22,504.8	إجمالي ودائع العملاء		22,225.2	24,141.3
10.9٪			9.5٪	7.3٪
17,617.2	دينار		17,338.4	18,811.3
11.0٪			9.3٪	6.8٪
4,887.6	أجنبي		4,886.8	5,330.0
10.2٪			10.2٪	9.1٪
18,343.9	ودائع القطاع الخاص (مقيم)		17,958.2	19,643.1
12.8٪			10.5٪	7.1٪
15,214.4	دينار		14,866.8	16,186.9
12.7٪			10.1٪	6.4٪
3,129.5	أجنبي		3,091.4	3,456.2
13.5٪			12.1٪	10.4٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في شهر تشرين الأول 2011 بمقدار 268.1 مليون دولار (2.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق لتبلغ 11,032.0 مليون دولار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، فقد انخفضت الاحتياطيات بمقدار 1,209.2 مليون دولار (9.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (6.6) شهراً.

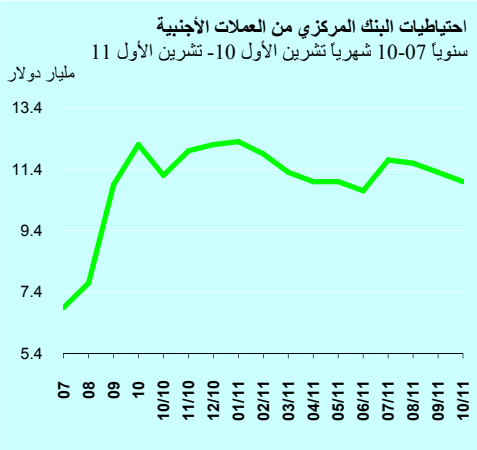

❐ السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر تشرين الأول من عام 2011 بمقدار 140.6 مليون دينار (0.6٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 23,942.2 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 314.4 مليون دينار (1.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,635.5 مليون دينار (7.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,920.4 مليون دينار (9.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 مع نهاية عام 2010 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة: -**

- ارتفعت الودائع خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,365.4 مليون دينار (7.0٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 لتصل إلى 20,828.4 مليون دينار، وذلك

بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,772.5 مليون دينار (10.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

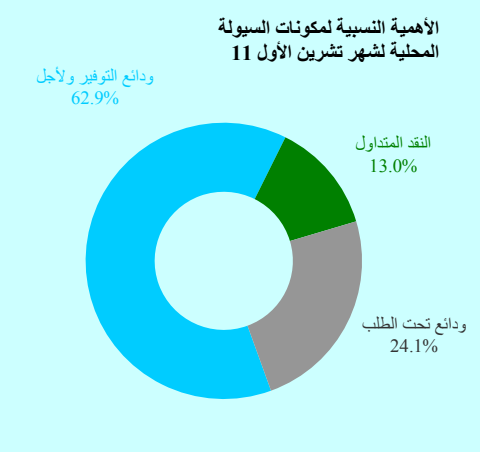

- ارتفع النقد المتداول خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 270.1 مليون دينار (9.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 3,113.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 147.9 مليون دينار (5.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:**

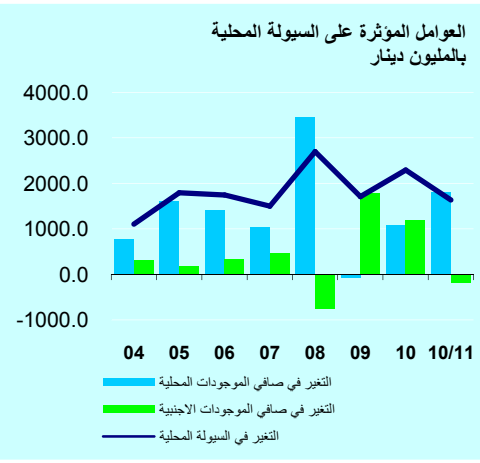

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,820.8 مليون دينار (14.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقابل ارتفاع قدره 1246.4 مليون دينار (11.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2010. وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 746.8 مليون دينار (10.9٪)، وكذلك ارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 1074.0 مليون دينار (5.6٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 185.2 مليون دينار (1.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقارنة مع ارتفاع مقداره 674.0 مليون دينار (7.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2010. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 334.3 مليون دينار وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 149.1 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2010		تغير الرصيد كما هو في نهاية تشرين الأول	
2010		2010	2011
1,197.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**674.0**	**-185.2**
718.3	البنك المركزي	5.7	-334.3
478.8	البنوك المرخصة	668.3	149.1
1,096.3	**الموجودات المحلية (صافي)**	**1,246.4**	**1,820.8**
-574.7	البنك المركزي، منها:	179.6	746.8
-275.1	الديون على القطاع العام (صافي)	-182.0	104.7
-299.6	أخرى (صافي*)	361.5	641.4
1,671.0	البنوك المرخصة	1066.8	1,074.0
597.9	الديون على القطاع العام (صافي)	706.5	939.3
919.3	الديون على القطاع الخاص	815.7	1,181.3
153.8	أخرى (صافي)	-455.4	-1,046.6
2,293.4	**السيولة المحلية (M2)**	**1920.4**	**1,635.5**
164.1	**النقد المتداول**	**147.9**	**270.1**
2,129.3	**الودائع، منها:**	**1772.5**	**1,365.4**
342.3	بالعملات الأجنبية	359.6	362.5

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2011/6/1 برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- **سعر إعادة الخصم:** ٪4.50.
- **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** ٪4.25.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2010		تشرين الأول 2010	تشرين الأول 2011
4.25	إعادة الخصم	4.25	4.50
4.00	اتفاقيات إعادة الشراء	4.00	4.25
2.00	نافذة الإيداع	2.00	2.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** ٪2.25.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع منذ شهر تشرين أول 2008. أما سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة وستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 فقد بلغ ما نسبته 5.64٪ و 5.94٪ على الترتيب .

◆ أسعـار الفائـدة في السـوق المصرفـي:

- **أسعــار الفـائــدة علـى الـودائـــع:**

– **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2011 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.44٪، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2010 فقد ارتفع بمقدار 4 نقاط أساس.

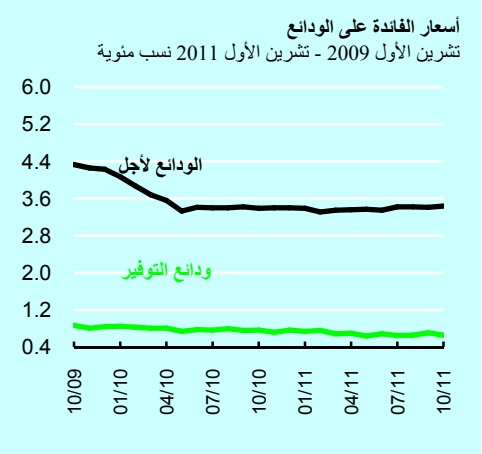

– **ودائع التوفير**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين الأول 2011 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.66٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 فقد انخفض بمقدار 11 نقطة أساس.

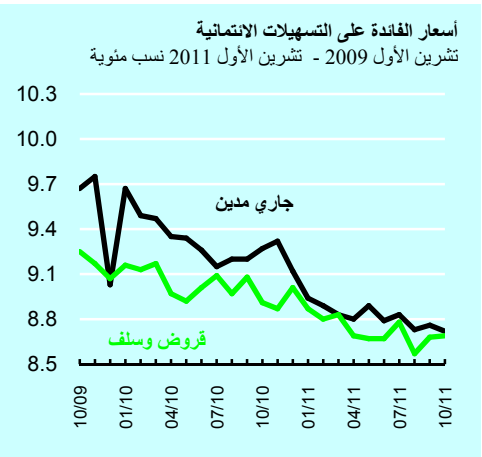

– **ودائع تحت الطلب**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين الأول 2011 بمقدار 4 نقاط أساس بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.43٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 فقد انخفض بمقدار نقطة أساس واحدة.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

– **الجاري مدين**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين الأول 2011 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.72٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية 2010 فقد انخفض بمقدار 40 نقطة أساس.

- **الكمبيـــالات والاســـناد المخصـومة**: ارتفـع الوسـط المرجح لأسعار الفائـدة علـى الكمبيـــالات والاســـناد المخصـومة في نهايـة شـهر تشرين الأول 2011 بمقـدار 8 نقاط أسـاس عـن مسـتواه المسـجل في نهايـة الشـهر السابق ليبلـغ 9.36٪، أمـا عـــن مســـتواه المســـجل في نهايـة 2010 فقـد انخفـض بمقدار 5 نقاط أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2010		تشرين الأول 2010	تشرين الأول 2011	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.44	تحت الطلب	0.41	0.43	-1
0.77	توفير	0.77	0.66	-11
3.40	لأجل	3.39	3.44	4
	التسهيلات الائتمانية			
9.41	كمبيالات واسناد مخصومة	9.15	9.36	-5
9.01	قروض وسلف	8.91	8.69	-32
9.12	جاري مدين	9.27	8.72	-40
8.20	الإقراض لأفضل العملاء	8.20	8.22	2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين الأول 2011 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.69٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية 2010 فقد انخفض بمقدار 32 نقطة أساس.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر تشرين الأول 2011 ما نسبته 8.22٪، مرتفعاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2011 ما مقداره 15,594.1 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 29.8 مليون دينار (0.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 216.4 مليون دينار (1.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، فقد بلغ الارتفاع في إجمالي التسهيلات الائتمانية ما مقداره 1,142.7 مليون دينار (7.9٪)، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 911.2 مليون دينار (6.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال العشرة شهور من عام 2011، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 393.1 مليون دينار (12.7٪)، والتسهيلات الممنوحة لقطاع "الصناعة" بمقدار 333.3 مليون دينار (17.3٪)، تلا ذلك الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاعي الإنشاءات والتجارة العامة وبمقدار 218.7 مليون دينار (6.9٪) و94.5 مليون دينار (2.6٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) وبمقدار 1,147.0 مليون دينار (8.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010. كذلك ارتفع رصيد كل من التسهيلات المقدمة للقطاع العام والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 72.5 مليون دينار (16.2٪) و0.5 مليون دينار (11.4٪) على التوالي. في حين انخفضت التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 77.4 مليون دينار (7.6٪).

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2011 ما مقداره 24,141.3 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 108.0 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 421.3 مليون دينار (1.9٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، فقد ارتفع رصيد إجمالي الودائع بمقدار 1,636.5 مليون دينار (7.3٪) وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,926.8 مليون دينار (9.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,299.2 مليون دينار (7.1٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 262.8 مليون دينار (10.9٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 39.8 مليون دينار (19.6٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 34.7 مليون دينار (2.2٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع كل من الودائع بالدينار وبالعملات الأجنبية بمقدار 1,194.1 مليون دينار (6.8٪) و442.4 مليون دينار (9.1٪) على التوالي، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2010.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر تشرين الأول 2011 بمقدار 16.7 مليون دينار (8.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 181.6 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 171.2 مليون دينار (30.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,530.0 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 3,521.6 مليون دينار (58.2٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين الأول 2011 بواقع 92.8 مليون سهم (26.3٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 260.5 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 165.0 مليون سهم (29.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 3,714.0 مليون سهم بالمقارنة مع 6,177.9 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الأول 2011 ارتفاعاً قدره 26.6 نقطة

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2010		تشرين الأول 2010	2011
2,373.6	الرقم القياسي العام	**2,335.6**	**2,018.2**
2,911.7	القطاع المالي	2,853.3	2,519.8
2,576.6	قطاع الصناعة	2,469.0	2,154.6
1,897.2	قطاع الخدمات	1,939.6	1,654.2

المصدر: بورصة عمان.

(1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,018.2 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 29.1 نقطة (1.3٪) خلال الشهر المماثل من عام 2010. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2010، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 355.4 نقطة (15.0٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2010، مقابل انخفاض قدره 197.9 نقطة (7.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء هذا الانخفاض، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لكل من قطاع الصناعة بمقدار 422.0 نقطة (16.4٪) والقطاع المالي بمقدار 391.9 نقطة (13.5٪) وقطاع الخدمات بمقدار 243 نقطة (12.8٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

- **القيمـــة السوقيـــة للأسهـــم:**

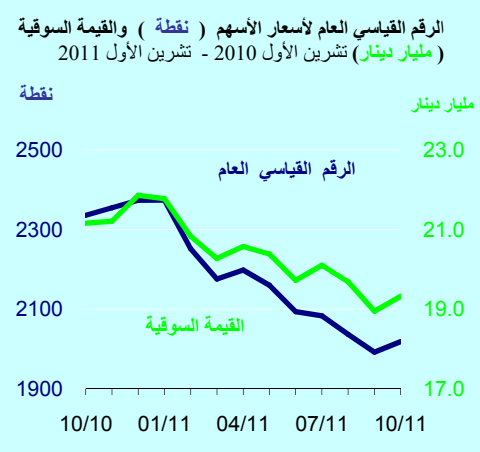

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الأول 2011 ما مقداره 19.3 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 0.4 مليار دينار (2.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 0.4 مليار دينار (1.9٪) خلال نفس الشهر من عام 2010.

أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 2.5 مليار دينار (11.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010، مقارنة مع انخفاض بلغ 1.3 مليار دينار (5.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر تشرين الأول 2011 تدفقاً سالباً بلغ 1.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 0.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2010، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين الأول 2011 ما قيمته 26.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 28.0 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 78.0 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 18.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

عام		تشرين الأول	
2010		2010	2011
6,690.0	حجم التداول	388.7	181.6
26.8	معدل التداول اليومي	18.5	8.3
21,858.2	القيمة السوقية	21,159.2	19,320.4
6,988.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	399.2	260.5
(14.6)	صافي استثمار غير الأردنيين	0.9	(1.5)
1,036.6	شراء	45.3	26.5
1,051.2	بيع	44.4	28.0

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار

الخلاصة

- سجل (GDP) خلال الربع الثاني من عام 2011 نمواً حقيقياً نسبته 2.4٪ بأسعار السوق مقابل نمو نسبته 1.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات والذي شهد تراجعاً نسبته 4.1٪ فإن معدل نمو الناتج الحقيقي بأسعار الأساس يصل إلى 3.9٪ بالمقارنة مع 1.9٪ خلال الربع ذاته من عام 2010.
- أما خلال النصف الأول من عام 2011، فقد بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي 2.3٪ بأسعار السوق و 3.2٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9٪ بأسعار السوق و 3.0٪ بأسعار الأساس خلال النصف الأول من عام 2010.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.6٪ مقابل ارتفاع نسبته 4.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

تطورات GDP خلال النصف الأول 2011

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حقق الاقتصاد الوطني خلال الربع الثاني من عام 2011 نتائج ايجابية، حيث سجل (GDP) **نمواً حقيقياً نسبته 2.4٪ مقابل نمو نسبته 1.4٪ خلال نفس الربع من عام 2010.**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق 2009- 2011

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	5.1	5.2	7.7	3.9	**5.5**
GDP بالأسعار الجارية	7.2	7.7	9.0	9.6	**8.5**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4			
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6			

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

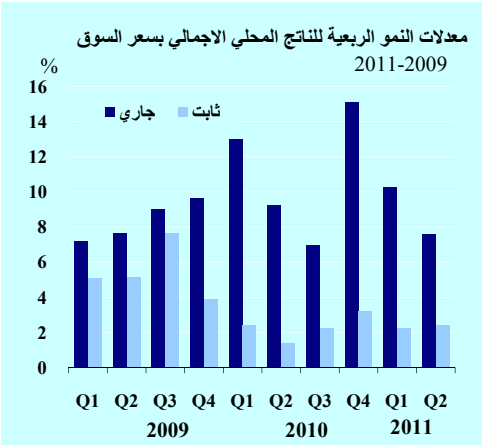

أما خلال النصف الأول من عام 2011 فقد بلغ معدل النمو الحقيقي ما نسبته 2.3٪ بالمقارنة مع 1.9٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2010. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 2.1٪ خلال النصف الأول من عام 2011، **فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 3.2٪** مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية فقد سجل نمواً نسبته 8.9٪ بالمقارنة مع نمو أعلى بلغ 11.0٪ خلال النصف الأول من عام 2010. **وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال النصف الأول من عام 2011 بنسبة 6.4٪**، مقابل ارتفاع أكبر نسبته 9.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

وبشكل أكثر تفصيلاً، أظهرت القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2011 تفاوتاً في أدائها. فمن ناحية، **شهد قطاع "الصناعات الاستخراجية"** نمواً حقيقياً ملحوظاً بلغ 25.1٪ مقابل تراجع نسبته 6.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، كما سجل قطاع **"الصناعات التحويلية"** نمواً نسبته 4.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.5٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي. وكذلك شهد قطاعا **"التجارة والمطاعم والفنادق"** و**"الكهرباء والمياه"** تحسناً في

أدائهما خلال النصف الأول من عام 2011 حيث سجلا نمواً نسبته 4.7٪ و 1.5٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.5٪ و 9.5٪ على الترتيب خلال نفس الفترة من عام 2010. وفي المقابل، **شهدت قطاعات "خدمات المال والتأمين والعقارات" و"الزراعة" و"النقل والاتصالات" تباطؤاً في أدائها** خلال النصف الأول من عام 2011 حيث سجلت نمواً نسبته 4.3٪ و 4.3٪ و 2.9٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 8.9٪ و 7.8٪ و 5.6٪ على الترتيب خلال نفس الفترة من عام 2010.

أما **قطاع "الإنشاءات"، فقد شهد تراجعاً ملموساً** بواقع 11.2٪ مقابل تراجع أقل نسبته 3.9٪ خلال النصف الأول من عام 2010.

وعلى صعيد مساهمة القطاعات المختلفة في النمو الاقتصادي بأسعار الأساس الثابتة خلال النصف الأول من عام 2011، فقد بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP ما مقداره 0.8 نقطة مئوية و 2.4 نقطة مئوية تباعاً، مقابل -0.02 نقطة مئوية و 3.02 نقطة مئوية خلال النصف الأول من عام 2010.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت آخر المؤشرات الاقتصادية القطاعية تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات كميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة، والرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء، أظهر عدداً آخر من المؤشرات تباطؤاً في أدائها أبرزها عدد المسافرين والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية. في المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى أبرزها عدد المغادرين، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية.

وفيما يلي أبرز تطورات المؤشرات القطاعية:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات *
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – أيلول	
		2010	2011
-5.0	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-4.6	0.7
18.7	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	11.3	17.7
7.8	المساحات المرخصة للبناء	-0.6	31.9

تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – تموز	
		2010	2011
13.6	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	15.4	9.7
30.3	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	27.8	1.5
عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – أيلول	
		2010	2011
39.7	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	32.9	20.8
عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – تشرين الأول	
		2010	2011
26.7	إنتاج الفوسفات	27.7	16.7
72.2	إنتاج البوتاس	53.0	22.8

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – آذار	
		2010	2011
-3.0	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	-7.0	-6.6
-3.8	إنتاج الاسمنت	0.1	-15.1
عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – أيلول	
		2010	2011
-3.1	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-3.9	-0.6
-5.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-6.0	-2.7
عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – تشرين الأول	
		2010	2011
19.9	عدد المغادرين	21.6	-21.8
-5.3	إنتاج المنتجات البترولية	-4.6	-4.7
9.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	15.7	-8.5
5.4	إنتاج الأسمدة	12.3	-3.6

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية :
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.6٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهور العشرة الأولى من هذا العام بالإرتفاع العالمي لأسعار السلع الأساسية والنفط.

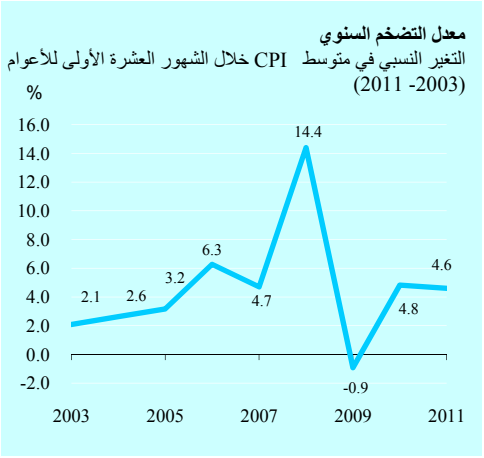

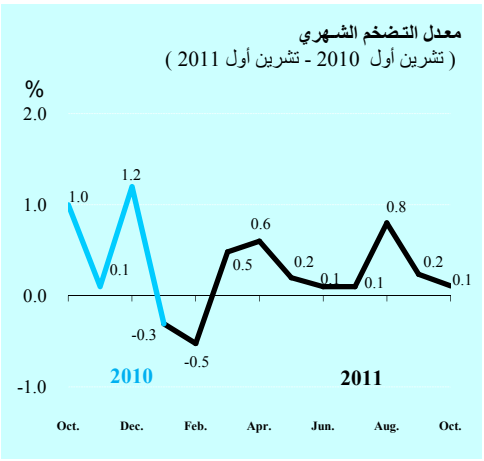

أما خلال شهر تشرين أول من العام الحالي، فقد ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة طفيفة بلغت 0.1٪ مقارنة بالشهر الذي سبقه، وجاء هذا التطور الشهري بشكل أساس محصلة لارتفاع أسعار الفواكه و"الألبان ومنتجاتها والبيض" إلى جانب بند التعليم وتراجع أسعار "اللحوم والدواجن" والخضروات.

وفيما يتعلق بتطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز المستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية**، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪)، وفي المتوسط، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.4٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **وبذلك تسهم هذه المجموعة بمقدار 1.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2011.** وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند اللحوم والدواجن (بنسبة 7.7٪)، وكذلك السكر ومنتجاته (بنسبة 8.6٪) والألبان ومنتجاتها والبيض (بنسبة 3.9٪) والفواكه (بنسبة 3.5٪). في المقابل، انخفضت أسعار الحبوب ومنتجاتها (بنسبة 2.5٪) والخضروات (بنسبة 2.1٪).

- **مجموعة الملابس والأحذية** (5.0٪ من سلة CPI)، وفي المتوسط **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 6.1٪** خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **لتسهم بذلك بنحو 0.3 نقطة مئوية من معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بارتفاع أسعار بندي "الملابس" و"الأحذية" اللذان سجلا تضخماً نسبته 6.1٪ و 5.9٪ خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع 1.0٪ و 2.1٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **مجموعة المساكن** (26.8٪ من سلة CPI)، وفي المتوسط، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور العشرة من العام الحالي بنسبة 3.9٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجارات" بنسبة 4.9٪ وبند "الوقود والإنارة" بنسبة 3.2٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.9٪ لبند "ترميم المساكن والنفايات والماء" و 4.6٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (31.6٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور العشرة من العام الحالي بنسبة بلغت 5.3٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 6.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار معظم بنودها وخصوصاً بند "العناية الشخصية" (9.5٪)، و"النقل" (7.5٪)، و"التعليم" (5.4٪)، في حين انخفضت أسعار بعض البنود أبرزها بند "الاتصالات" (بنسبة 2.3٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 140.6 مليون دينار خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة بعجز مالي بلغ 593.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (1,046.0 مليون دينار)، فإن الموازنة العامة تكون قد حققت عجزاً مالياً مقداره 1,186.6 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 871.8 خلال نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية أيلول 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 751.0 مليون دينار ليبلغ 8,731.0 مليون دينار (42.8٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية أيلول 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 891.0 مليون دينار ليبلغ 7,743.0 مليون دينار (38.0٪ من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيلول 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 37.7 مليون دينار ليبلغ 4,573.1 مليون دينار (22.4٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010:-

- **الإيرادات العامة**

شهدت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) انخفاضاً طفيفاً خلال شهر أيلول 2011 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 5.7 مليون دينار أو ما نسبته 1.8٪ لتصل إلى 302.5 مليون دينار. وبالرغم من ذلك، فقد ارتفعت الإيرادات العامة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بمقدار 821.3 مليون دينار أو ما نسبته 23.8٪ لتصل إلى 4,268.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع المساعدات الخارجية، بشكل أساس، بمقدار 767.4 مليون دينار والإيرادات المحلية بمقدار 53.9 مليون دينار.

أبرز تطورات الموازنة العامة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	أيلول		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – أيلول		معدل النمو (٪)
	2010	2011		2010	2011	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**308.2**	**302.5**	**-1.8**	**3,447.5**	**4,268.8**	**23.8**
الإيرادات المحلية، منها:	278.2	302.5	8.7	3,168.9	3,222.8	1.7
الإيرادات الضريبية، منها:	209.1	212.8	1.8	2,268.2	2,317.8	2.2
ضريبة المبيعات	161.5	165.3	2.4	1,440.9	1,468.9	1.9
الإيرادات الأخرى، منها:	67.5	88.3	30.8	886.9	889.9	0.3
رسوم تسجيل الأراضي	8.9	14.6	64.0	97.9	107.7	10.0
المساعدات الخارجية	30.0	0.0	-100.0	278.6	1,046.0	275.4
إجمالي الإنفاق	**462.1**	**518.2**	**12.1**	**4,040.7**	**4,409.4**	**9.1**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-153.9**	**-215.7**		**-593.2**	**-140.6**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 بمقدار 53.9 مليون دينار أو ما نسبته 1.7٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لـتصل إلى 3,222.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بمقدار 49.6 مليون دينار، وكذلك ارتفاع كلٍ من حصيلة الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 3.0 مليون دينار و 1.3 مليون دينار على التوالي.

➢ الإيرادات الضريبية

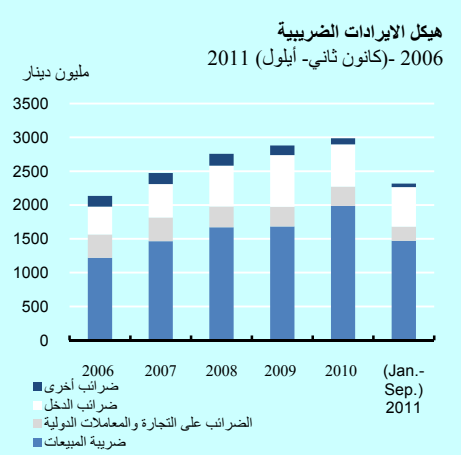

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 49.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.2٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 2,317.8 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.9٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 28.0 مليون دينار أو ما نسبته 1.9٪ لتبلغ 1,468.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة حصيلة كل من ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 49.6 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 0.7 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلة ضريبة المبيعات على كل من السلع المحلية بمقدار 22.2 مليون دينار والخدمات بمقدار 0.1 مليون دينار.
- **ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 1.7 مليون دينار أو ما نسبته 0.8٪ لتبلغ 211.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 7.5 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية) قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 35.8 مليون دينار أو ما نسبته 6.5٪ لتصل إلى 584.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 39.0 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 3.2 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 79.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 467.0 مليون دينار (منها 221.2 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

≫ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 بمقدار 3.0 مليون دينار أو ما نسبته 0.3٪ لتصل إلى 889.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 1.0 مليون دينار لتبلغ 449.5 مليون دينار، وارتفاع حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 26.6 مليون دينار لتبلغ 230.9 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 24.6 مليون دينار لتبلغ 209.5 مليون دينار (منها 187.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة).

≫ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 بمقدار 1.3 مليون دينار لتبلغ 15.1 مليون دينار.

- **المساعدات الخارجية**

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بمقدار 767.4 مليون دينار لتبلغ 1,046.0 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة في شهر أيلول 2011 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 56.1 مليون دينار أو ما نسبته 12.1٪ لتصل إلى 518.2 مليون دينار. وكذلك شهدت النفقات العامة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 368.7 مليون دينار أو ما نسبته 9.1٪ لتبلغ 4,409.4 مليون دينار. **وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 13.2٪ من جهة، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 14.4٪، من جهة أخرى.**

النفقات الجارية

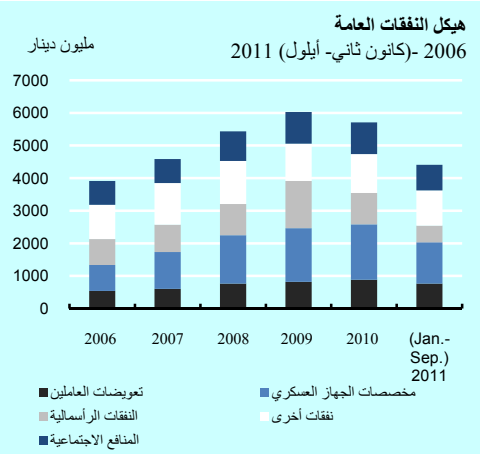

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 بمقدار 454.4 مليون دينار أو ما نسبته 13.2٪ لتصل إلى 3,901.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 101.9 مليون دينار لتبلغ 763.6 مليون دينار، كما سجل بند دعم السلع ارتفاعاً بمقدار 229.3 مليون دينار نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً وتحديداً مادة القمح إلى جانب استمرار دعم اسطوانة الغاز المنزلي وتثبيت أسعار بعض المشتقات النفطية (السولار، البنزين، الكاز)

ليسجل هذا البند ما مقداره 346.5 مليون دينار خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع 117.2 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2010. أما بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي فقد ارتفع بمقدار 20.4 مليون دينار ليصل إلى 307.3 مليون دينار، وكذلك ارتفاع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 89.5 مليون دينار لتصل إلى 788.2 مليون دينار. وفي المقابل، شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 13.9 مليون دينار ليبلغ 195.9 مليون دينار، وكذلك انخفضت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 15.1 مليون دينار لتبلغ 1,269.5 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 انخفاضاً بمقدار 85.7 مليون دينار، أو ما نسبته 14.4٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 507.5 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 140.6 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 593.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 وفراً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 166.7 مليون دينار مقابل عجز أولي بلغ مقداره 306.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

الدين العام

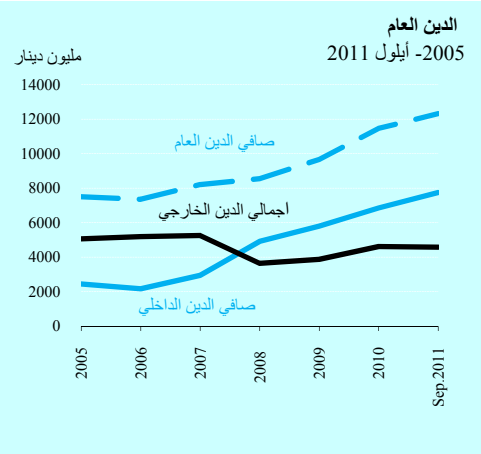

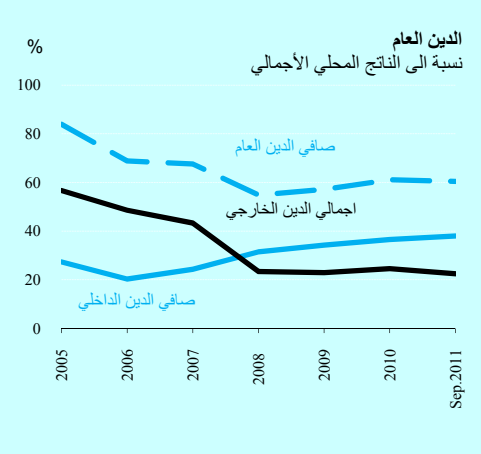

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية أيلول 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 751.0 مليون دينار ليبلغ 8,731.0 مليون دينار (42.8٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 188.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 563.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 296.0 مليون دينار ليصل إلى 6,706.0 مليون دينار في نهاية أيلول 2011، من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 832.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية أيلول 2011 ارتفاعاً** مقداره 891.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 7,743.0 مليون دينار (38.0٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 751.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2010 بمقدار 141.0 مليون دينار.

- **انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية أيلول 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 37.7 مليون دينار ليبلغ 4,573.1 مليون دينار (22.4٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 38.6٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.5٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 23.0٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 19.2٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية أيلول 2011 بمقدار 853.3 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليصل إلى 12,316.1 مليون دينار (60.4٪ من GDP) مقابل 11,462.8 مليون دينار (61.1٪ من GDP) في نهاية عام 2010. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً مقداره 0.7 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2010.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011 ما مقداره 329.9 مليون دينار (منها 78.8 مليون دينار فوائد) مقابل 298.6 مليون دينار (منها 64.7 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

❐ الإجراءات الماليـــة والسعرية

♦ تم خلال شهر أيلول 2011 تعديل أسعار عدد من المشتقات النفطية، مع استمرار تثبيت أسعار المشتقات النفطية الأخرى، والمشار إليها في الجدول أدناه:-

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2011		التغير ٪
		آب	أيلول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	620	620	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	795	795	0.0
السولار	فلس/لتر	515	515	0.0
الكاز	فلس/لتر	515	515	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0
زيت الوقود للصناعة	**دينار/طن**	**517.4**	**501.2**	**-3.1**
زيت الوقود للبواخر	**دينار/طن**	**517.4**	**511.2**	**-1.2**
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	**فلس/لتر**	**640.0**	**614**	**-4.1**
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	**فلس/لتر**	**645.0**	**619**	**-4.0**
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	**فلس/لتر**	**660.0**	**634**	**-3.9**
الإسفلت	**دينار/طن**	**553.9**	**536.7**	**-3.1**

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

♦ التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة الأردنية والولايات المتحدة بقيمة 300.0 مليون دولار تتضمن ما قيمته 250.0 مليون دولار على شكل ضمانات قروض لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظات، ومنحة بقيمة 50.0 مليون دولار مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (تشرين أول 2011).

- كما تم خلال شهر تشرين أول 2011 التوقيع على خمس اتفاقيات منح مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بقيمة 359.3 مليون دولار، وذلك ضمن برنامج المساعدات الأمريكية الاقتصادية الاعتيادية للمملكة لعام 2011، وذلك بغرض:

  – تمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية المدرجة في قانون الموازنة العامة لتخفيض العجز (بقيمة 184 مليون دولار).

  – تنمية الموارد البشرية (بقيمة 88.5 مليون دولار) من خلال: دعم قطاع التعليم (بقيمة 48.1 مليون دولار)، دعم قطاع الصحة (بقيمة 23.6 مليون دولار)، تمكين المرأة والأطفال والشباب (بقيمة 14.6 مليون دولار)، في حين تم تخصيص المبلغ المتبقي (2.2 مليون دولار) كدعم لتنفيذ البرنامج من قبل الوكالة الأمريكية.

  – تعزيز النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية (بقيمة 39.8 مليون دولار) من خلال تمويل عدد من المشاريع التنموية ذات الأولوية والهادفة إلى تحسين الفرص الاقتصادية ودعم التجارة والاستثمار.

  – إدارة مصادر المياه والبيئة (بقيمة 25 مليون دولار) وذلك من خلال استكمال تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية ضمن قطاعي المياه والبيئة.

- – استكمال تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية ضمن قطاعات العدل والإعلام والحاكمية الرشيدة (بقيمة 22 مليون دولار).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر أيلول من عام 2011 بنسبة 9.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 486.4 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 15.4٪ لتبلغ 4,243.9 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر أيلول من عام 2011 بنسبة 24.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 1,117.0 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 18.8٪ لتبلغ 9,542.6 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر أيلول من عام 2011 ارتفاعاً نسبته 38.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 630.6 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 21.6٪ ليبلغ 5,298.7 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفضت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر تشرين الأول من عام 2011 بنسبة 4.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 167.8 مليون دينار، في حين ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 2.8٪ خلال شهر تشرين الأول من عام 2011 لتبلغ 66.3 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 16.6٪ لتبلغ 1,711.2 مليون دينار، كما انخفضت مدفوعاته بنسبة 2.1٪ وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010 لتبلغ 854.0 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفض **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر تشرين أول من عام 2011 بنسبة 2.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 212.2 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة بلغت 4.2٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليبلغ 2,048.1 مليون دينار.
- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من عام 2011 عجزاً مقداره 1151.4 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 549.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

- سجّل **الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة** صافي تدفق للداخل مقداره 560.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة بحوالي 655.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.
- سجّل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية شهر حزيران من عام 2011 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 676.1 مليون دينار ليصل إلى 13,896.2 مليون دينار مقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2011.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 482.9 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 1,507.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 1,990.6 مليون دينار ليبلغ 13,122.7 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الثلاثة أرباع الأولى للأعوام 2010، 2011

بالمليون دينار

	كانون الثاني – أيلول			
	2010	معدل النمو (٪)	2011	معدل النمو (٪)
	القيمة	2010/2009	القيمة	2011/2010
التجارة الخارجية	1,1132.1	11.5	13,122.7	17.9
الصادرات الكلية	3,677.7	8.7	4,243.9	15.4
الصادرات الوطنية	3,097.2	17.4	3,580.1	15.6
المعاد تصديره	580.5	-21.9	663.8	14.3
المستوردات	8,034.9	9.4	9,542.6	18.8
الميزان التجاري	-4,357.2	9.9	-5,298.7	21.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الثلاثة أرباع الأولى للأعوام 2010، 2011.

بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
العراق	468.3	560.1	19.6
الولايات المتحدة الأمريكية	491.3	554.8	12.9
الهند	432.8	409.6	-5.4
السعودية	314.8	330.8	5.1
لبنان	94.1	166.3	76.7
سوريا	136.8	148.0	8.2
الإمارات	138.2	121.8	-11.9
المستوردات			
السعودية	1,522.5	2,204.7	44.8
الصين	876.1	977.6	11.6
الولايات المتحدة الأمريكية	450.5	534.0	18.5
إيطاليا	287.6	511.3	77.8
المانيا	536.3	415.7	-22.5
مصر	372.5	402.2	8.0
الإمارات	201.2	376.6	87.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 ارتفاعاً نسبته 15.4٪ لتصل إلى 4,243.9 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 8.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 482.9 مليون دينار أو ما نسبته 15.6٪ لتصل إلى 3,580.1 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 83.3 مليون دينار أو ما نسبته 14.3٪ لتصل إلى 663.8 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطـورات الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 121.1 مليون دينار أو ما نسبته 63.2٪ لتصل إلى 312.8 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 15.2٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 29.8٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 25.8٪. وتعتبر الهند واندونيسيا وتركيا الأسواق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 79.4٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسـفات.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثلاثـة أربـاع الأولى من عامي 2010 و 2011، بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,097.2**	**3,580.1**	**15.6**
الملابس	**472.7**	**540.8**	**14.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	440.0	502.2	14.1
البوتاس	**323.0**	**433.0**	**34.1**
الصين	56.3	112.8	100.4
الهند	141.2	85.9	-39.2
ماليزيا	29.9	63.3	111.7
الفوسفات	**191.7**	**312.8**	**63.2**
الهند	131.3	198.8	51.4
أندونيسيا	33.0	32.3	-2.1
تركيا	0.8	17.4	-
الخضروات	**256.0**	**279.3**	**9.1**
العراق	59.1	74.1	**25.4**
سوريا	59.9	70.8	19.0
منتجات دوائية وصيدلية	**287.1**	**255.3**	**-11.1**
السعودية	80.6	68.8	-14.6
الجزائر	44.5	28.4	-36.2
السودان	28.5	26.9	-5.6
العراق	17.3	20.2	16.8
الأسمدة	**240.1**	**206.1**	**-14.1**
الهند	147.2	105.5	-28.3
أثيوبيا	24.3	70.3	189.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

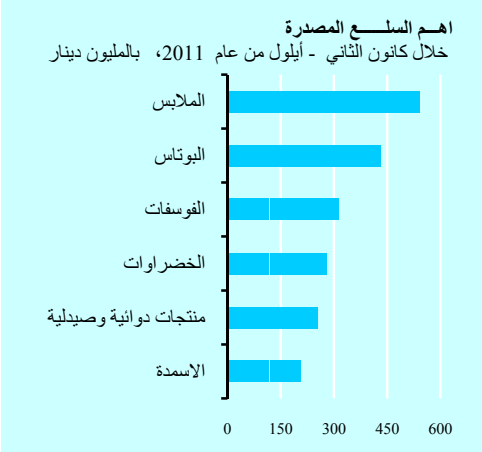

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 110.0 مليون دينار أو ما نسبته 34.1٪ لتصل إلى 433.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 40.5٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى الصين والهند وماليزيا ما نسبته 60.5٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

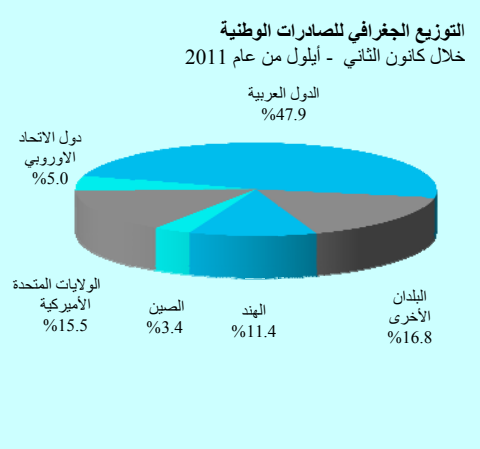

- ارتفاع الصادرات من **الخضروات** بمقدار 23.3 مليون دينار، أو ما نسبته 9.1٪ لتصل إلى 279.3 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 22.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010. حيث استحوذت أسواق كل من العراق وسوريا على ما نسبته 51.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- انخفاض صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 34.0 مليون دينار أو ما نسبته 14.1٪ لتصل إلى 206.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 30.0٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى الهند وأثيوبيا ما نسبته 85.3٪ من إجمالي صادرات الأردن من الأسمدة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات والفوسفات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 على ما نسبته 56.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 57.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية ولبنان وسوريا والإمارات على ما نسبته 64.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقابل 67.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق ارتفاعاً مقداره 1,507.7 مليون دينار أو ما نسبته 18.8٪ لتبلغ 9,542.6 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 9.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 607.7 مليون دينار، أو ما نسبته 150.5٪ لتصل إلى 1,011.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 106.3٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وتعتبر أسواق كل من السعودية وإيطاليا والإمارات الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

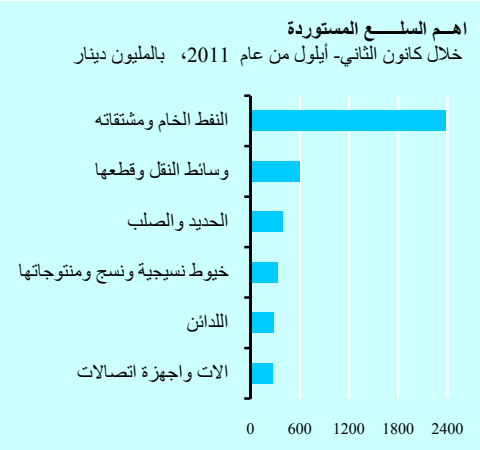

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 410.1 مليون دينار أو ما نسبته 42.5٪ لتصل إلى 1,374.5 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 21.9٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 45.2٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 1.9٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 69.0 مليون دينار أو ما نسبته 21.1٪ لتصل إلى 395.4 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 9.5٪ للفترة المماثلة من العام السابق. وقد استحوذت أسواق كل من تركيا وأوكرانيا وروسيا على ما نسبته 52.9٪ من مستوردات المملكة من هذه المادة.

- تراجع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 122.0 مليون دينار أو ما نسبته 16.7٪ لتصل إلى 608.3 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 10.6٪ لنفس الفترة من العام السابق. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية وألمانيا واليابان ما نسبته 67.7٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى لعامي 2010 و 2011 بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**8,034.9**	**9,542.6**	**18.8**
النفط الخام	**964.4**	**1,374.5**	**42.5**
السعودية	850.0	1,283.4	51.0
مشتقات نفطية	**403.8**	**1,011.5**	**150.5**
السعودية	149.5	241.0	61.2
إيطاليا	41.0	216.1	427.1
الامارات	52.7	186.7	254.3
وسائط النقل وقطعها	**730.3**	**608.3**	**-16.7**
كوريا الجنوبية	184.2	205.0	11.3
ألمانيا	147.7	122.5	-17.1
اليابان	172.3	84.4	-51.0
الحديد والصلب	**326.4**	**395.4**	**21.1**
تركيا	65.3	90.0	37.8
أوكرانيا	84.5	76.8	-9.1
روسيا	41.4	42.5	2.7
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**292.7**	**334.3**	**14.2**
الصين	145.1	148.1	2.1
تايوان	45.4	69.4	52.9
تركيا	13.4	22.7	69.4
اللدائن	**234.7**	**285.2**	**21.5**
السعودية	105.4	129.0	22.4
الكويت	20.7	14.4	-30.4
كوريا الجنوبية	6.4	12.9	101.6
آلات وأجهزة للاتصالات	**215.1**	**271.1**	**26.0**
الصين	112.5	123.0	9.3
كوريا الجنوبية	24.2	29.9	23.6
الهند	23.6	22.5	-4.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

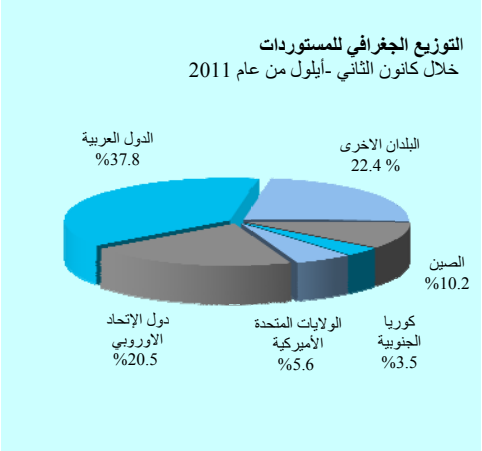

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن وآلات أجهزة للاتصالات على ما نسبته 44.9٪ من إجمالي المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقابل 39.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وألمانيا ومصر والإمارات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 على ما نسبته 56.8٪ من إجمالي المستوردات مقابل 52.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 83.3 مليون دينار أو ما نسبته 14.3٪ لتبلغ 663.8 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 941.5 مليون دينار أو ما نسبته 21.6٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2010 ليصل إلى 5,298.7 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 بنسبة بلغت 4.2٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق لتبلغ 2,048.1 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 انخفاضاً مقداره 341.1 مليون دينار (16.6٪) لتصل إلى 1, 711.2 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن عدد زوار المملكة (السياح) قد انخفض بنسبة 19.0٪ خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 مقارنة بذات الفترة من عام 2010.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2011 انخفاضاً نسبته 2.1٪ لتصل إلى 854.0 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 إلى ما يلي:-

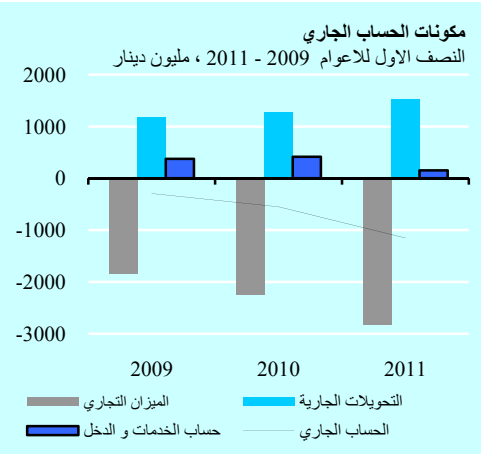

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,151.4 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 549.1 مليون دينار تم تسجيله خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال النصف الأول من عام 2011 بمقدار 582.9 مليون دينار (26.0٪) ليصل إلى 2,823.2 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 2,240.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

- تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 83.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة مع وفر بلغ 284.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وجاء هذا التراجع بشكل رئيس محصلة لانخفاض صافي بند السفر بمقدار 141.0 مليون دينار، وارتفاع العجز المسجل في صافي بند النقل بمقدار 89.2 مليون دينار، من جهة، وارتفاع الوفر في صافي بند الخدمات الحكومية بمقدار 29.6 مليون دينار، من جهة أخرى.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل بمقدار 60.5 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال النصف الأول من عام 2010 ليصل إلى 69.0 مليون دينار، وذلك نتيجة زيادة العجز لصافي دخل الاستثمار بمقدار 43.8 مليون دينار وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 16.7 مليون دينار.
- ارتفاع وفر صافي التحويلات الجارية بمقدار 242.3 مليون دينار ليصل إلى 1,519.6 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال النصف الأول من عام 2011 بمقدار 118.2 مليون دينار لتسجل 464.1 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 124.1 مليون دينار ليصل إلى 1,055.5 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2011 قد سجّلت انخفاضاً مقداره 18.4 مليون دينار (1.5٪)، كما انخفضت مدفوعات حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن بنحو 26.2 مليون دينار (15.9٪).

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال النصف الأول من عام 2011 صافي تدفق للداخل مقداره 1,597.2 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 639.3 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2010. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لصافي تدفق للداخل مقداره 560.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة بحوالي 655.0 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2010، بينما سجل الاستثمار المباشر في الخارج ارتفاعاً بنحو 15.4 مليون دينار مقابل انخفاض مقداره 2.4 مليون خلال النصف المماثل من عام 2010.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 131.7 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 37.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 173.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 347.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال النصف الأول من عام 2011 بمقدار 1,093.5 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 292.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية شهر حزيران من عام 2011 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,896.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 13,220.1 مليون دينار في نهاية شهر آذار من عام 2011. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2011 بمقدار 1105.5 مليون دينار ليصل إلى 30,981.6 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 815.8 مليون دينار لتبلغ 7,082.6 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 311.2 مليون دينار ليبلغ 16,108.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 46.5 مليون دينار ليبلغ 2,967.8 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض استثمارات الحافظة لغير المقيمين في البنوك بمقدار 78.5 مليون دينار.
- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة بالمملكة بمقدار 20.8 مليون دينار ليبلغ 4,128.2 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2011 بمقدار 429.4 مليون دينار ليصل إلى 17,085.4 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لارتفاع ودائع البنوك التجارية في الخارج بمقدار 678.9 مليون دينار وارتفاع الاصول الأخرى للبنك المركزي بمقدار 126.5 مليون دينار وارتفاع رصيد استثمارات الحافظة بقيمة 6.2 مليون دينار وانخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 319.9 مليون دينار ، وانخفاض الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة للجهات غير المقيمة بمقدار 38.5 مليون دينار.